جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
ظهر المهراز ــ فاس

د. مصطفى بنسدارة
دكتوراه في التاريخ الحديث
أستاذ باحث بكلية الآداب بفاس

محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي

- الجزء الأول -

ـ ارتفعت الأسعار في عصر التجاريين بجميع الدول الأوربية والسبب حسب تفسيرهم إنما يرجع للزيادة في كمية النقود التي دخلت أوربا بحمل الذهب والفضة من العالم الجديد، فتغييرات مستوى الأسعار في نظرهم، يتوقف على تغييرات كمية النقود . فإذا زادت النقود، ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية " النظرية الكمية في قيمة النقود" حسبJean Bodin (La théorie quantitative de la monnaie) والتي أخذ بها حتى منتصف القرن 20.

III ـ السياسة الاقتصادية عند التجاريين

اعتبر التجاريون الذهب والفضة الثروة الحقيقية، وقوة الدولة في الحصول على المزيد من الثروة وهذا هو المبدأ الذي وجه سياسة الأوربيين في تلك الفترة، غير أن تطبيق هذا المبدأ في الحصول على الذهب والفضة اختلفت مناهجه حسب كل دولة وخاصة بين ثلاث:

ـ المنهج السياسي الإسباني ـ الفرنسي ـ الإنجليزي.

منهج السياسة الاسبانية:

هو المعروف بالسياسة المعدنية وتقوم هذه السياسة على الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات بطريقة مباشرة ولذلك استغلت إسبانيا مناجم الذهب والفضة في القارة الأمريكية بكثافة وأدخلتها إلى إسبانيا ثم منعت خروجها وسنت قوانين لذلك:

1 ـ ألزمت السفن التي تنقل البضائع نحو الخارج بأن ترد قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة.

2 ـ ألزمت التجار الأجانب في بلادها أن يشتروا بالذهب والفضة وحرمت عليهم خروج المعدن النفيس من بلادها.

3 ـ لم تسمح بخروج المعدن النفيس إلا في حالات نادرة مثل تسديد ديون الملك ودفع النفقات اللازمة للبعثات المقدسة التي كان يرسلها الملك للخارج.

ترتب عن هذه السياسة زيادة المعدنين النفيسين، وارتفاع الأسعار ونشاط الأسواق التجارية ونشاط بعض الصناعات في بداية الأمر غير أنها عجزت عن منع خروج هذا المعدن عن طريق التهريب.

منهج السياسة الفرنسية:

المعروف باسم "السياسة الصناعية " (L'industrialisme) المنسوب إلى الوزير الفرنسي الشهير Colbert والذي قام بتطبيقه، وتعتمد هذه السياسة في الحصول على الذهب والفضة على زيادة الصادرات من السلع المصنعة لتكون أكثر من الواردات.

وفضلت الصادرات الصناعية على الزراعية لكون الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية الغير المنتظمة مثل الزراعة ، ولكون قيمة المنتجات الصناعية أكبر من قيمة المواد الزراعية، ولذلك شجعت الصناعة باتخاذ عدة إجراءات :

1 ــ تدخل الدولة لإنشاء صناعات حكومية وإلزام الصناعات الحرة بتحسين طرق إنتاجها.

2 ــ شجعت الصناعات الوطنية بفرض الحماية الجمركية ضد الصناعات الأجنبية الوافدة على البلاد، وخفضت تكاليف التصدير بالنسبة للمنتوجات الصناعية الوطنية، ونشطت الزراعة ومنعت تصديرها لتتوفر في السوق الوطنية بأثمان رخيصة حتى لا ترتفع أجور العمال.

3 ــ لتيسير عملية التصدير خلقت الدولة شركات كبرى مهمتها تصريف المنتجات الصناعية وشجعت الأفراد على الاكتتاب للمشاركة في هذه الشركات مما أدى إلى تشجيع الصناعة الفرنسية رغم أنها صناعات صغيرة بحيث لم تكن قد ظهرت بعد الصناعات الكبيرة.

منهج السياسة الإنجليزية:

المعروف بالسياسة التجارية "Le commercialisme" الذي يعتمد للحصول على المعادن النفيسة، على النشاط التجاري مع مختلف بلدان العالم. وقد ساعد بريطانيا على ذلك توفرها على أسطول تجاري تقليدي كبير كان يصل إلى مختلف جهات العالم حاملا المنتجات الصناعية الوطنية... ولتشجيع التجارة فرضوا قوانين تساعد على ذلك: كقانون الملاحة الذي أصدره CROMWELL سنة 1651 م والذي ينص على أن تكون السفن القائمة بالتجارة بين بريطانيا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص أنجليز، وأن يكون ¾

التجار من الأنجليز، وأن لا ترد البضائع إلى بريطانيا إلا في سفن بريطانية أو تابعة للبلاد المنتجة لتلك البضائع.

وتجب الإشارة على أن المستعمرات كانت سوى مناطق نفوذ جعلت لخدمة الدول الاستعمارية وتحسين ميزانها التجاري.

ويلاحظ أن اتجاه التجاريين كان هو الأخذ بنظام تكون فيه الدولة على جانب كبير من القوة لكنهم كانوا يشجعون الملكية الفردية وجعلوها أساسا للنشاط الاقتصادي فمذهبهم مذهب فردي دولي "Individualiste Etatique" لكنه ليس مذهبا اشتراكيا.

IV ـ مذهب التجاريين بين الإيجابي والسلبي

التجاريون تيار مادي دون شك تهافتوا على المعدن وجعلوا منه معبودهم الأول. ولتقديم مذهبهم يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1 ـ لقد قاموا بدور كبير في إنشاء الدول الحديثة وتقويتها على أساس نظرية جمع مادتي الذهب والفضة لتقوية النفوذ الاقتصادي والعسكري للدولة في الداخل والخارج للقضاء على سلطة أمراء الإقطاع ونفوذ الكنيسة، وتركيز نظام الدولة الحديثة على أساس قومي.

كما ساعدت آراء التجاريين على تنمية التجارة والصناعة وساهمت باهتمامها بالنقود في إنشاء البنوك الأوربية وتوسيع نشاطها المالي.

2 ـ لقد أخطأوا من حيث التحليل الاقتصادي، لأن اهتمامهم بالمعدن النفيس ومبالغتهم في الحصول عليه جعلهم يتجاهلون بعض الأخطاء عند تحليلهم الاقتصادي مما جعلهم يواجهون نقدا منهجيا دقيقا ضد آرائهم وخصوصا في النقط التالية:

أ – فقد أخطأوا في تحديد أساس الثروة عندما حددوها في الذهب والفضة فقط، بينما ثروة كل بلد هي في قدرته على الإنتاج وفي نسبة ما ينتج ولو لم يكن يملك مقدارا مهما من هذا المعدن.

ب– أن دعوتهم للحصول بصفة مستمرة على فائض إيجابي في الميزان التجاري كمبدأ للحصول باستمرار على الذهب والفضة أثبتت خطأ هذا المبدأ.

3 ـ أدت آراء التجاريين التي طبقت في السياسة الاقتصادية الدولية إلى نتائج سيئة، فمفكروهم ينادون بتطبيق سياسة التصدير وتقييد الاستيراد للحصول على الذهب باستمرار

فلو تعمم هذا على جميع البلدان لحدثت أزمة كما أن تضخم الاستيراد من الذهب والفضة في إسبانيا تسبب في ارتفاع الأسعار مما أضر بالطبقة الفقيرة أي غالبية الشعب.

وأدى تشجيع الصناعة على حساب الزراعة في فرنسا إلى انخفاض دخل المزارعين لانخفاض أثمان المواد الزراعية، فساءت حالة الفلاحين، واعتبرت سياسة Colbert أنها ضحت بمهام طبقة هامة من السكان وهي طبقة الزراع وبفرع هام من فروع الإنتاج، لصالح الصناع والصناعة رغم كل الانتقادات التي وجهت إليهم، إلا أن طرقهم ظهرت مرة أخرى بين الحربين العالميتين فقد مجدهم" Keynes "كينز وبين أن رأيهم في زيادة المعدن لم يكن ساذجا لأن زيادة كمية النقود في الداخل كان يترتب عليها انخفاض سعر الفائدة، وكان انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة مستوى التشغيل ونقص البطالة.

كما أخذت سياسة التجاريين تحسن من جديد خلال أزمة 1929، لأن الحصول على فائض في الميزان التجاري الذي اضطرت إليه الدول في هذه الفترة جعلها تلجأ إلى زيادة الصادرات أكثر من الواردات، كما أن طرق الرقابة في الصرف هي نفس القيود التي فرضتها إسبانيا على الذهب والفضة على عهد التجاريين.

مدرسة الطبيعيين ونشأة علم الاقتصاد

ظهرت هذه المدرسة بفرنسا حوالي منتصف القرن 18 أطلق على أتباعها ب "Physiocartes" أي حكومة الطبيعة.من رواد هذه المدرسة نجد :

ـ الدكتور Sney (1694-1774) طبيب لويس 15 الذي نشر عدة كتب في الطب، وفي سن 62 سنة بدأ في الأشتغال بالمسائل الاقتصادية .

ـ الماركيز DE Mirabeau (1715 ـ 1789) والد خطيب الثورة الفرنسية المشهورة والذي نشر بدوره عدة كتب كنظرية الضريبة Théorie de l'impôt 1765م و La philosophie rurale 1763م.

ـ Mercier de la rivière (1720 ـ 1793) نشر عدة كتب أهمها : "النظام الطبيعي والأساسي للجمعات السياسية" L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques"

ـ Debois de Nemours (1739-1817)وهو أصغر أعضاء المدرسة سنا: له كتاب " Les physiocrates ou constitution essentielle du gouvernement la plus avantageuse genie humaines " الفيزيوقراطية أو الدستور الأساسي لأنفع الحكومات للجنس البشري، وقد عاش حتى عام الثورة الفرنسية وما لحقها من اضطرابات.

انحصر صدور مؤلفاتهم في فترة لا تتجاوز ربع قرن بين (1756م ـ 1778م) ورغم اختلاف الأسلوب في عرض آرائهم، فإنهم جميعا متفقون حتى في التفاصيل الصغيرة مما جعلهم يستحقون لفظ (مدرسة) واحدة.

قامت أفكار الطبيعيين على أفكار سابقة:

1 ـ فعلى المستوى الفكري، فإن فكرة القانون الطبيعي التي قال بها الطبيعيون ترجع إلى أفلاطون وأرسطو ومنه انتقلت إلى كتاب القانون الروماني.

2 ـ أما فلسفتهم السياسية و التي ~~رأية~~ تقول بالسلطة المطلقة للملك، فهي امتداد للآراء التي صاحبت القضاء على الإقطاع والتي تطالب بقوة الملوك حتى تقوى الدولة الناشئة.

مدرسة الطبيعيين

* تفاؤل الطبيعيين:

يرى هذا النظام الطبيعي أن المصلحة الخاصة لكل فرد لا يمكن أن تنفصل عن المصلحة العامة، وهذا ما يتحقق في ظل نظام الحرية، فكل فرد إنما يتوخى الأداة التي تحقق سعادة الآخرين، وأن سعادة الفرد الواحد تنتقل بمثابة الحركة للجميع. والطبيعيون كانوا يعتقدون في وجود تعارف وانسجام بين مصالح الأفراد ومصلحة الجميع.. فما دام كل فرد يسعى لتحقيق أكبر نفع خاص، فمن الطبيعي أن كل الأفراد في مجموعهم سيحققون أكبر مصلحة جماعية ممكنة

* أرثر ... laissez ...

عبارة ترجع لأحد شخص يدعى بنيامين فرانكلين من كبار رجال الفكر الاقتصادي وهو الفرنسي Vincent Edmund (1712 - 1789) وهو (U.S) موظفا كبيرا في الدولة وله الفضل في تأسيس Turgot الوزير الاقتصادي الفرنسي الشهير)

* Turgot حاول إلغاء القيود الاقتصادية وهو وزير المالية للويس 16 وله الفضل في إلغاء الجمارك الداخلية، كما حاول تأسيس حرية الصناعة والتجارة وإلغاء الطوائف والنقابات. ولكنه لقي معارضة من أصحاب المصالح التي تستفيد من الحماية والقيود...

في كتاب: "Reflexions sur la formation et la distribution des richesses"

وهناك من يعتبر أن هو آدم سميث.

* يرى الطبيعيون أن حق الملكية هو الأساس الذي يقوم عليه النظام الطبيعي وهذا حسب الجهود الذي يبذلون للحصول أو ورثة لاستصلاح الأراضي، وقد ترتب عن اعترافهم بالملكية الخاصة اعترافهم بالتفاوت بين الأفراد والطبقات نتيجة من نتائج القانون الطبيعي

* نادى الطبيعيون بأن النظام الملكي بصورته المطلقة إن كانت سائدة في فرنسا منذ عهد نظام القانون الطبيعي = وهو ما كان يتفق مع مصالح الملوك الذين كانوا يخوضون حروبا لتدعيم سلطانهم، فما أعظم ما حققت الملوك باسمهم، عادوا وسخروه منهم بالمثال -

3 ــ أما اقتصاديا فاعتبارهم الزراعة أساس الاقتصاد ودعوتهم الاهتمام بالزراعيين كان بمثابة رد فعل ضد سوء أحوال المزارعين نتيجة انخفاض دخلهم بسبب سياسة التجاريين التي كانت تهدف إلى جعل أثمان المنتوجات الزراعية منخفضة قصد تشجيع التجارة ، كما أن القيود التي فرضت على النشاط الاقتصادي تحت تأثير التجاريين كانت عائقا خطيرا لنمو الإنتاج والتصدير... وهكذا جاءت آراء الطبيعيين انعكاسا لهذا التطور ومحاولة لتلافي العيوب السابقة على أسس فلسفية جديدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

I ــ التحليل الاقتصادي لدى الطبيعيين

1ــ فكرة النظام الطبيعي:

يرى الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع مثل الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين طبيعية "Les lois naturelles " لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها، وهذه القوانين تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية، وفي انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية تقوم على مبدأين هامين؛ هما اللذان يوجهان نشاط الأفراد ويضمنان استمرار الحركة والتقدم.

الأول هو مبدأ المنفعة الشخصية، فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية فالمنفعة هي المحرك الأساسي لكل شخص على النشاط الاقتصادي وعبر Quesney عن ذلك بأن كل فرد إنما يسعى ليحصل على أكبر زيادة ممكنة من التمتع في مقابل أقل ألم ممكن. وتحقيق المنفعة الشخصية هو تحقيق للمنفعة العامة لديهم.

والثاني هو مبدأ المنافسة، فالشخص حين يسعى لتحقيق منافعه الشخصية يدخل في منافسة مع بقية الأفراد في المجتمع، فكل فرد ينطلق في تحقيق منافعه.

فهذين المبدأين تنظمان القوانين الطبيعية للحياة الاقتصادية، وتتميز هذه القوانين الطبيعية حسب رأي هذه المدرسة بخصائص رئيسية أهمها :

ــ إنها مطلقة لا استثناء لها، وكل محاولة من الفرد لعدم تطبيقها يكون جزاؤه إلحاق بعض الألم به، فيضطر للرجوع إليها.

ـ أنها عالمية ، تنطبق في كل بلدان العالم ولو اختلفت ظروفه وخصائص تلك البلدان.

ـ أنها لا تتغير فهي أزلية أبدية لا يلحقها التعديل والتبديل حسب Quensey نفسه.

ـ أنها قوانين إلهية فالله هو الذي فرضها وحتمها .

ولما كان الله سبحانه طيبا لا يريد الشر بالشر فإن تلك القوانين لابد أن تكون طيبة هي كذلك فلا يمكن عند تطبيقها حدوث ضرر للناس.

2 ـ الثروة والإنتاج:

عند الطبيعيين أن ثروة الأمة هي ما تقوم به من إنتاج، وقد عرفوا الإنتاج بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، بأن يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج، واستخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا، لأنها هي وحدها التي تعطي محصول أكبر من البذور والمواد المستهلكة في عملية الإنتاج من طرف المزارعين، وبذلك فالزراعة أساس الإنتاج وأساس الاقتصاد في نفس الوقت.

أما الصناعة والتجارة عندهم فليست نشاطا منتجا لأنهما تقتصران على تحويل أو نقل المواد الموجودة سابقا دون إضافة منتوج جديد صاف إليها، غير أنهما نافعتان ، فالمزارعون طبقة منتجة والصناع والتجار طبقة عقيمة غير منتجة (Classe Stérile) وبذلك نجد الطبيعيين قد عرفوا الإنتاج تعريفا قاصرا ومحدودا.

3 ـ الدورة الاقتصادية:

تساءل الطبيعيون في كيفية تداول الإنتاج الصافي في بلد معين وتوزيعه وأجاب Quesney في نظريته بالعناصر التالية:

- الإنتاج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون يقدمون جزء قيمته لملاك الأرض مقابل استخدامهم لتلك الأرض، ويحتفظ المزارعون بالباقي.
- ينفق الملاك ما آل إليهم من إنتاج : بعضه يقدمونه للصناع والتجار مقابل استخدامهم لتلك الأراضي ويحتفظ المزارعون بالباقي،

- يتلقى الصناع والتجار جزء من منتوج الزراع مقابل ما يلزمهم من هؤلاء التجار والصناع، فيؤول بذلك إلى الصناع والتجار دخل من مصدري الملاك والمزارعين ، ولكن التجار ينفقون هذا الدخل لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الغذائية والمواد الأولية لنشاطهم الاقتصادي.

فهذه الدورة الثلاثية نجد أن كل الدخل يؤول في النهاية بعد أن يدور في الجسد الاقتصادي إلى طبقة الزراع فالدورة تبدأ بالزراع وتنتهي بهم ، وهذا يؤكد أهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي فهي العامل الرئيسي.

4 ـ نظرية الطبيعيين في الضريبة:

بما أن الزراعة هي الأساس الإنتاجي الوحيد، فقد نادوا بأن تقتصر الدولة على ضريبة واحدة تعرض على الإنتاج الزراعي الصافي، لأن الضريبة لا تفرض إلا على الإنتاج الصافي وهذا يتحقق إلا في الزراعة أما الصناع والتجار لو فرضت عليهم فسينقلون عبئها إلى الزراع برفع ثمن المنتوجات التي يبيعونها لهم بمقدار الضريبة، وكذلك الأمر بالنسبة للملاك الذين سيضطرون رفع ثمن الأرض، فيصبح المزارعون في النهاية هم الذين يتحملون الضريبة ، ولذلك يجب الاقتصار على ضريبة واحدة من البداية توفيرا لجهد الدولة وانصياعا للواقع.

II ـ السياسة الاقتصادية

تتلخص السياسة الاقتصادية للطبيعيين في العبارة الشهيرة: " Laisser faire, laisser passer" والتي تعبر عن الحرية المطلقة في الإنتاج والتسويق، فقد رفضوا تدخل الدولة مخالفين بذلك سياسة التجاريين، ونادوا بالحرية الفردية في النشاط الاقتصادي، وقد أصبحت عبارتهم رمزا للسياسة الاقتصادية الحرة... وأصروا على ضرورة إلغاء القيود على التصدير الخارجي بالنسبة للسلع الزراعية، وحجتهم في هذه السياسة الحرة أنها وحدها التي تمكن من تحقيق القوانين الطبيعية التي ينتج عنها تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين.

فسياسة الطبيعيين سياسة اقتصادية حرة، ورغم ذلك حاولوا فرض قيد على هذه السياسة الحرة فسمحوا بتدخل الدولة لصيانة الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الفردية... لأن ذلك سيساعد بدوره على زيادة الإنتاج الصافي الجماعي.

مسلك التاريخ والحضارة

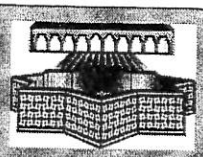

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ظهر المهراز- فاس

شعبة التاريخ

اختبار نهاية الفصل الربيعي 2015 – 2016

يونيو 2016

سلك الإجازة

المسلك: التاريخ والحضارة	الوحدة : النظريات الاقتصادية
الفصل: الرابع	الأستاذ : د مصطفى بنسدير ة

مدة الإنجاز: 120 دقيقة

أجب عن السؤال التالي:

*« **L'agriculture** multiplie les produits et les valeurs,*

***L'industrie** ne fait qu'additionner les valeurs des produits qu'elle consomme*

pour créer un produit nouveau.

***Le commerce** est un échange de valeurs pour valeurs égales »*

René GONNARD pp206 – 207

انطلاقا من هذه المقولة، تحدث عن أهمية الزراعة والصناعة و التجارة بالنسبة للتجاريين والطبيعيين و الكلاسيكيين؟

III ـ الموقف المذهبي للطبيعيين

لقد اعتمدوا نظاما اقتصاديا يجعل الفرد هو وحده النشاط الاقتصادي، لما يتبع ذلك من حرية التملك... ويجعل الحرية الاقتصادية هي السياسة التي يتنافس في ظلها الأفراد.

أما سياسيا فقد حبذوا النظام الملكي المطلق معبرين عن الفلسفة السياسية لعصرهم وعن مصالح ملوك فرنسا الذين كان عدد من الطبيعيين يعملون في بلاطاتهم، وجعلوا للدولة مكانا في النظام الذي حبذوه ولكنه مكان محدود ومقيد، كما يلي:

ـ ليست وظيفة الدولة ورئيسها وظيفة تحكمية، بل مقيدة، ومهمتها الأساسية هي الكشف عن القوانين الطبيعية وإصدار التشريعات التي تترجم عنها، فالقانون الوضعي(droit positif)الذي تصدره الدولة يجب أن يكشف ويعبر عن القانون الطبيعي ويعكسه، فلا يصح أن يخالف القانون الوضعي، القانون الطبيعي لما ينتج عن ذلك من أضرار وألام يجب تلافيها...

وإذا حاول رئيس الدولة مخالفة القانون الطبيعي فيما يصدره من تشريعات ، فالوسيلة الوحيدة في نظرهم لضمان تطبيقه إلا تكون بتمسك الرأي العام به وبذلك يكون للرأي العام دور هام في العمل على احترام القانون الطبيعي، وقد يكون الرأي العام غير متعلم، لذلك اهتم الطبيعيون بالتعليم وجعلوه من أول الواجبات التي يجب أن تقوم بها الدولة للمواطنين، لأن الوسيلة الأساسية لتنوير الرأي العام ولتهيئته لمراقبة الحاكم كمطابقة ما يصدر من تشريع للقانون الطبيعي.

ـ يعتبرون وظيفة الدولة ليست مطلقة بل محدودة... فبينوا أنه كلما ارتقى وعي الشعب فإن مهمة الدولة لتحقيق العدالة وحفظ الأمن ستصبح ضئيلة الأهمية.

IV ـ مدرسة الطبيعيين بين الإيجابي والسلبي

ـ يرجع الفضل للطبيعيين في أنهم جعلوا الاقتصاد السياسي علما مستقلا له كيانه الخاص بين العلوم، فقد خلص Quesney الدراسات الاقتصادية من صفة التبعية للفلسفة والدين التي كانت لها في العصور القديمة والوسطى، ومن صفة التبعية للسياسة العملية التي ميزت أبحاث التجاريين، وأدرك أن التربة والإنتاج وتوزيع النتائج الكلي وتداوله بين الطبقات المختلفة مشكلات مختلفة عن باقي المشكلات الأخرى لتدرس بطريقة علمية ،

بقصد الوصول إلى قوانين هامة بـصددها... وبـذلك يعتبـر Quesney أب الاقتـصاد السياسي وليس A. Smith والذي نشر أبحاثا لاحقة على أبحاث Quesney ...

ـ ترتب على الآراء التي نادى بها الطبيعيون نتائج هامة في ميدان الفكر والواقع، فلم يعد ينظر للنقود أنها أساس الثروة بل أصبحت الأهمية تعطى للإنتاج.

ـ أدت آراءهم إلى إزاحة القيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي في عهـد التجاريين، وعموما فقد قضت مدرسة الطبيعيين على العيوب التـي كانـت فـي تفكيـر التجاريين أو في سياستهم.

ـ إن أهم ما ينسب للطبيعيين أنهم من الدين أسسوا المذهب الفردي أو المـذهب الحـر الذي ساد حتى منتصف القرن 20م، لأنهم هم ما نادوا بأن يتـرك النـشاط الاقتـصادي للأفراد يديرونه بحرية تامة حسب مصالحهم الشخصية، وعلى أساس ما يقوم بينهم مـن منافسة، وقد أخذت المدرسة الكلاسيكية بهذا خلال القرن 19.

ـ يعتبر الطبيعيون أول من أعطى صورة على دورة الناتج الكلي وانتقاله داخل البلد في مجموعة ، وكيفية توزيعه بين الطبقات المختلفة ، وأيا كانت درجة صحتهم في هذا الصدد فهم بدون شك سبقوا الكثيرين من الاقتصاديين من أمثال Keynes فـي إدراك مـشكلة دورة الناتج الكلي، وفي وضع نموذج ما لهذه الدورة.

ولكن رغم ذلك هناك نقط ضعف كثيرة يمكن إجمالها فيما يلي:

1 ـ كانت فكرتهم عن الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي لما اعتبـرت العمـل المنتج أن يكون خالقا لمادة جديدة ... ولا يمكن التسليم معهم أن العمل الإنتاجي الوحيـد هو الزراعة ، فالإنتاج كما يسلم به الجميع الآن ـ كل خلق لمنفعـة جديـدة أو زيـادة لمنفعة موجودة فيما قبل. والمنفعة هي كل إشباع لحاجة إنـسانية، وبـذلك فالـصناعة والتجارة أعمال منتجة لأنها تخلق منافع جديدة وتزيد مـن المنـافع الموجـودة إذ تـشبع حاجات الأفراد.

2 ـ ترتب على خطئهم في تحديد فكرة الإنتاج، خطأ آخر متعلق بالضريبة الوحيدة على الإنتاج الزراعي، دون الصناعة والتجارة ، مع أنهما منتجان أيضا، زيادة على أن نفقـات

الدول اليوم لا يكفي معه ضريبة واحدة في زيادة مداخلها الماليـــة، وبالتـــالي لا تتطـــابق ضريبة واحدة عمليا مع شروط التطور واتساع الحاجيات المالية للدول.

3 ــ أن وضعهم الصناعة في مرتبة ثانية دون الزراعة اعتبره بعض البـــاحثين مـــضرا بالنمو الصناعي وأعماله، خصوصا بعدما انتشرت فعلا في فرنـــسا الـــدعوة فـــي ظـــل الطبيعيين بالعودة إلى الحياة الزراعية، ولو نجحت هذه الدعوة لحرمت فرنسا مـــن تقـــدم صناعي، وبالتالي لحرمت من مزايا التقدم التكنولوجي.

4 ــ لا يخضع الاقتصاد السياسي لقوانين طبيعية ثابتـــة مطلقـــة كتلـــك التـــي تخيلهـــا الطبيعيون، فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور تبعا للقوانين التي تحكمها، فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي غير التي تحكمها فـــي مجتمـــع صـــناعي متقدم... ولذلك لم تكن لهم فكرة أو لم ينتهوا إلى التطور الذي يميز الحيـــاة الاجتماعيـــة والجانب الاقتصادي منها الخصوص، وما يرتبط بذلك التطور مـــن تغيـــر فـــي طبيعـــة القوانين التي تحكم هذه الوقائع.

كما أن الحرية الفردية القائمة على القوانين الطبيعية لم تحقق الرفاهيـــة المنتظـــرة منها بالصورة التي قررها الطبيعيون، والتي لا تدل إلا على التفاؤل الكبير فقط... (غير أن هذا ليس مأخذا حقيقيا، لأن المنهج الحر القائم على القانون الطبيعي لم يمـــارس فـــي صورته المثالية الموصوفة له).

المدرسة الكلاسيكية

ارتبط ظهور هذه المدرسة بالتطور الذي حدث في الحياة الأوربية منذ نشأة الرأسمالية التجارية والتي تطورت حتى وصلت في القرن 18م إلى الرأسمالية الصناعية، وأهم حدث ارتبط به هذا التطور هو " الثورة الصناعية"، والتي تمثل تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن 18م والتي أدت إلى تغيير في الإنتاج بإحلال الآلات محل الآدوات التي كانت مستعملة من قبل، فظهرت (الأداة الآلية) التي كان يديرها العامل بقوة ذراعه لتقوم هي بالعمليات الصناعية بدلا منه، ثم تم اختراع جهاز توليد القوة البخارية لتحريك الآلات التي كانت تدار من قبل بقوة الرياح أو قوة مياه الأنهار، وأخذت هذه المخترعات تتعمم تدريجيا في كل فروع الإنتاج الزراعي.

وترتب عن انتشار الآلات نتائج هامة نذكر منها :

1 ــ أصبحت المصانع مركزا مغريا للاستثمار فجذبت الكثير من رؤوس الأموال إليها، وبذلك سميت هذه المرحلة في التاريخ الاقتصادي، ــ والتي مازالت مستمرة إلى الآن ــ بمرحلة "الرأسمالية الصناعية" بحكم ضخامة رؤوس الأموال التي أصبحت توظف في الصناعة، وقد وردت هذه الأموال من جهات متعددة كالتجار، والبنوك التي أسست للاقتراض والتي راحت تخلف كميات إضافية من النقود.

2 ــ أن جهاز الإنتاج أصبح طاقة إنتاجية ضخمة.

3 ــ تغيرت طبيعة النظام تغييرا ملحوظا، فبعدما كانت الصناعة من قبل في خدمة التجارة أصبح العكس، وعادت التجارة هي التي تخدم الصناعة، لأن الصناعة أصبحت تحتل المركز الرئيسي وهي التي تحكم النشاط الصناعي... وبحكم حاجتها للأسواق لتصريف السلع في الداخل والخارج، فقد كان لابد من إقامة نشاط تجاري، وبذلك أصبحت التجارة خادمة للصناعة.

4 ــ ترتب عما سبق انعكاس كبير على النشاط الاجتماعي حيث تغير مركز الهرم الاجتماعي إذ أصبح رجل الصناعة هو الشخصية الرئيسية في النظام كله.

5 ــ ومن أهم النتائج التي ارتبطت بظهور الرأسمالية الصناعية هو بروز طبقة من العمال تعمل على بيع مجهودها كسلعة من السلع في مقابل ظهور طبقة رأسمالية تحتكر المشروعات والأرباح.

6 ــ ظهرت نتيجة أخرى وهي مشكلة البطالة، لأن زيادة الآلات وتطورها أدى إلى زيادة الإنتاج... وعندما لم يكن يصرف هذا الإنتاج يضطر الرأسمالي إلى إغلاق المعمل أو توقيف الفرع المعين من الصناعة الكاسدة، فيطرد العمال حتى يصرف بضاعته ثم يحتاج إليهم أو إلى بعضهم، وبذلك أصبح العمال مهددين دائما بخطر البطالة.

- ونظرا لقوة الرأسمالية الصناعية في القرن 18م و القرن 19م وما حققه من انخفاض في تكاليف الإنتاج، فقد ساد الشعور بقدرة الرأسمالية على التطور دون حاجة إلى تدخل الدولة لحمايتها كما كان الأمر بالنسبة للرأسمالية التجارية فسعوا إلى إلغاء القيود التي فرضتها الدولة وأبعدوا تدخلها، كما حققوا إلغاء التكتلات الاقتصادية كنظام الطوائف، وفعلا تم إلغاء هذا النظام في فرنسا على عهد الثورة الفرنسية بمرسوم 1791 حيث قرر أن لكل شخص الحرية في اختيار أية تجارة أو صناعة تروقه، نفس الأمر وقع بإنجلترا حيث صدرت عدة قوانين متتالية كان آخرها في عام 1814م، فألغيت الجمارك الداخلية التي كانت تعوق التجارة بين أجزاء البلد الواحد، وكذلك نودي بمبدأ حرية التجارة الدولية ، وتقرر أن النشاط الاقتصادي من اختصاص الأفراد لا من اختصاص الدولة، وبذلك اقتصرت مهمة الدولة على حفظ الأمن في الداخل والخارج فقط...

- ظهرت الرأسمالية بهذه الخصائص أول ما ظهرت في بريطانيا التي كانت مهد الثورة الصناعية، ثم عمت بعد ذلك فرنسا بدرجة بطيئة، ثم انتشرت ببطء في بقية الدولة التي كانت تتصنع تدريجيا. وتجب الإشارة على أن الفكر السائد كان في ظل أجواء خاصة نذكر منها:

ــ انتشرت فكرة القانون العلمي، والذي ينص على تواجد قوانين علمية عامة تحكم العالم كله وتخضع لها الموجودات، ومهمة العلم كشف وتحديد هذه القوانين (Newtons)

ـ كان التيار الفكري العام يؤكد أهمية الفرد بجعله الوحدة الأساسية التي ترتبط بها كل القيم والأحكام وتحريره من أفكار أرسطو والكنيسة، ظهر هذا الاتجاه خاصة عند Descartes (1596-1650) والذي قال: "أنا أفكر إذا أنا موجود".

ـ أما في نطاق الفكر السياسي فقد هاجم Lock (1632-1704) فكرة الحق المطلق للمملوك وقال بنظرية العقد الاجتماعي التي تتلخص في أن الأفراد كانوا في حالة طبيعية حرة، ثم تنازلوا عن بعض حريتهم لتقدم الدولة وليكون لها سلطة عليهم، فأساس السلطة السياسية هو الفرد، والأفراد كلهم متساوون في هذه الناحية، فلا يكون لأي منهم أكثر من الآخر وهي النظرية التي قال بها J.J. Rousseau (1712-1778) تقريبا واثر بها في فلسفة الثورة الفرنسية.

ـ أما في نطاق الفكر الأخلاقي ظهرت مدرسة النفعيين (Les utilitaristes) في أنجلترا وفي نطاق الأدب ساد تيار (الرومانتيكية) الذي كان يعتمد على ذاتية الأديب...

فمن هذا التطور الفكري ظهرت مدرسة الكلاسيكيين وكان طبيعيا أن تظهر في بريطانيا أولا حيث بدأت الثورة الصناعية.

وعن رواد المدرسة الكلاسيكية نذكر منهم على الخصوص كان آدم سميت (1723 ـ 1820) وهو من مؤسسي المدرسة وممن وضعوا أسسها الأولى بعدما كان قد تأثر بآراء الطبيعيين، وهدم تعاليم التجاريين.

لكن المدرسة اكتسبت قوتها على يد David Ricardo (1772 ـ 1823) والتي تنتسب إليها أغلب آراء المدرسة ، يتميز بدقة منطقه، وبدرجة عالية من الفكر التجريدي.

ويعتبر Malthus (1766 -1834) ممن أسهموا في مبادئ المدرسة المذكورة حيث أخذت منه نظريتها في السكان، وإن كان يختلف في نواحي عديدة في تفكيره مع بقية الكتاب.

كان Malthus قسيسا انجليزيا، تخرج من كمبردج، ثم عين أستاذا للاقتصاد السياسي سنة 1805م. كما روج تعاليم المدرسة في انجلترا "John Stewart Mill" والذي تميز بثقافة واسعة.

أما في فرنسا فقد وضع أفكار الكلاسيكيين : Jean Baptiste Say (1767-1832)،سيطرت المدرسة على تعليم الاقتصاد في الجامعات خصوصا في انجلترا وفرنسا، ونظرا لكثرة كتابها فقد اختلفوا في كثير من الجزئيات التي تحدد مبادئهم، ولكنهم اتفقوا في المحاور العامة لمبادئ المدرسة كما يظهر بوضوح في التحليل الاقتصادي .

I ــ التحليل الاقتصادي لمدرسة الكلاسيكيين:

يقوم التحليل الاقتصادي عندهم على مجموعة من المقولات التي أشرنا لبعضها سابقا ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

1 ــ الفلسفة الاقتصادية العامة : وتقوم على جعل الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي لما يخضع فيه لدافع المصلحة الخاصة التي هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وبما تقوم عليه المصلحة الخاصة من منافسة بين الأفراد. وعندهم أن فالمصلحة العامة،لديهم ليست سوى مجموع المصالح الخاصة كما أن المصلحة الخاصة خاضعة لقوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي.

إن الثمن يخضع لقانون العرض والطلب أي لحاجات المجتمع وزيادة طلباته، كما يخضع للمنافسة في الإنتاج التي ترتبط بالعرض والطلب أي لمدى رغبة المجتمع... وبذلك تندمج المصلحة الفردية مع المصلحة العامة في نظرهم، وواضح أن هذه الفلسفة أخذوها عن الطبيعيين.

غير أن الكلاسيكيين اختلفوا حول نتائج القانون الطبيعي تجاه المجتمع، فبعضهم وخصوصا الفرنسيين تفاءل مؤكدا أنه لن يحدث أي ألم للمجتمع بينما تساءل البعض مؤكدا أنه سيلحق ألما بالطبقات الأخرى من المجتمع.

2 ــ نظريتهم في الإنتاج: الإنتاج حسب تعريفهم هو خلق المنافع أو زيادتها وبذلك خرجوا عن آراء التجاريين والطبيعيين في الإنتاج. أما عناصر الإنتاج لديهم فهي الطبيعة والعمل ورأس المال. ولكن العمل في رأيهم هو العنصر الرئيسي.

اهتم الكلاسيكيون بعنصرين أساسيين في الإنتاج هما : ظاهرة تقسيم العمل، وقانون الغلة المتناقصة.

ـ يرجع الفضل لآدم سميث في دراسة ظاهرة تقسيم العمل، وقد بين كيف أن تقسيم عملية إنتاج سلعة من السلع إلى عدة عمليات جزئية يقوم بكل واحدة منها شخص أو أشخاص متخصصون يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الإنساني حيث يتم الحصول على إنتاج أكثر.

ـ يعتبر ريكاردو أهم الكلاسيكيين الذين اهتموا بقانون الغلة المتناقضة في تحليلاتهم والفكرة أنه إذا كانت كمية عنصر من عناصر الإنتاج، وليكن هو الأرض ثابتة لدينا (10 هكتارات مثلا) وشغلنا عليها دفعات متتالية ومتساوية من العناصر الأخرى (العمل ورأس المال)، أي شغلنا 10 عمال وآلة واحدة أولا، ثم 10 عمال وآلة واحدة ثابتة... الخ فإن الكمية التي يتزايد بها الإنتاج تأخذ في التزايد، ثم تأخذ بعد حد معين في التناقص.

والملاحظ هنا أن الذي يتناقص هو كمية الزيادة في الإنتاج الكلي، أما الإنتاج الكلي فإنه لا يتناقص بل يتزايد. وبعبارة أخرى تصل إلى مرحلة لا تؤدي فيها زيادة العناصر المتغيرة (العمل ورأس المال) إلى زيادة بنفس النسبة في الإنتاج الكلي، بل إلى زيادة هذا الإنتاج بنسبة أقل من نسبة زيادة العناصر المتغيرة نفسها.

3 ـ نظريتهم في السكان: أخذوا بنظرية Malthus والتي تتلخص في ما يلي:

ـ حجم السكان محكوم بكمية المواد الغذائية الموجودة: لأنه بديهيا كي يعيش الإنسان لابد له من مواد غذائية تحفظ له الحياة، إذا فالكمية الموجودة من الغذاء تحدد تعداد السكان.

ـ إن الميل الجنسي بين الرجل والمرأة يدفع إلى التناسل وزيادة السكان، وزيادة السكان تحمل بشكل أو بدرجة تفوق درجة زيادة المواد الغذائية التي تنتجها الأرض، بحيث تتوالى زيادة السكان بمتوالية هندسية (2-4-8-16-32-64-128-256...الخ) بينما تتوالى زيادة المواد الغذائية بمتوالية حسابية (2-4-6-8-10-12 ـ الخ) وهكذا فقدرة الإنسان على التكاثر أكبر من قدرة الأرض على زيادة المواد اللازمة لبقائه، مما ينتج عنه خلل بين نسبة والسكان ونسبة الإنتاج الغذائي.

ـ لا تستمر هذه الحالة من الاختلال طويلا، فالطبيعة توجد الموانع التي توقف هذا الخلل، وترد السكان إلى العدد الذي تسمح به الكمية الموجودة من الغذاء، فعندما يتضخم حجم السكان ويصبح المواد الغذائية غير كافية فتحدث المجاعات وتنتشر الأوبئة، وتنشب الحروب بين الدول بحثا عن موارد المواد الغذائية مما ينتج عنه القضاء على جزء من

حجم السكان، فيعود التوازن الضروري بين زيادة السكان وزيادة المواد الغذائية، ويسمي مالتوس هذه الموانع "بالموانع الإيجابية".

ولكنه بين بأن الإنسان بإرادته، بإمكانه تطبيق "موانع وقائية" بأن يمتنع الأفراد الغير القادرين على الزواج من التزوج بشرط أن يقترن ذلك بالعفة ــ حسب رأيه ــ حتى لا يزيد عدد المواليد من غير زواج.

ولاحظ مالتوس Malthus أن "الموانع الإيجابية" تعمل بقوة لدى الشعوب المتأخرة على حين تعمل "الموانع الوقائية لدى الشعوب المتقدمة".

4 ــ نظريتهم في القيمة: فرق الكلاسيكيون بين قيمة الاستعمال، وقيمة المبادلة:

فقيمة الاستعمال هي المنفعة التي تعود على الشخص من استعماله لسلعة ما.

وقيمة المبادلة هي النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة سلعة بأخرى في السوق.

تتحدد قيمة المبادلة لأي سلعة في رأيهم على أساس عدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها، وليس المقصود عندهم العمل المباشر فقط أي الساعات المباشرة بل العمل المخزون أو المحبوس كذلك لرأس المال، والمواد الأولية تمثل عملا إنسانيا مخزونا أو محبوسا في رأس المال أو في المادة الأولية.

فإذا كانت السلعة تطلبت 5 ساعات عمل، وسلعة أخرى تطلبت 10 ساعات عمل، فإن المبادلة بين السلعتين تتم في السوق على أساس وحدتين من السلعة الأولى مقابل وحدة واحدة من السلعة الثانية، وقد عرفت عندهم هذه النظرية بنظرية القيمة La théorie de la valeur .

5 ــ موقفهم من مشكلة التشغيل: إن حجم التشغيل عندهم لابد من أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل، بحيث لابد من تشغيل جميع العمال الراغبين في العمل . إن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عارضة لابد أن تزول .(لأن القضاء على البطالة يتم على حساب أجر العامل وحده).

إن حجم الإنتاج لا يتغير باستيعاب جميع العمال ، بل يظل ثابتا...أما عن الأجر، فيعتبر الكلاسيكيون أن العمل سلعة كبقية السلع، وأن ثمن العمل وهو الأجر يتحدد على أساس عدة ساعات العمل اللازمة لإنتاج تلك السلعة.

وعن الربح والفائدة، كان الكلاسيكيون الأوائل أمثال ريكاردو لا يميزون بين المنظم وهو المشرف على المشروع ويتحمل مخاطره، والرأسمالي الذي يقرض نقوده، ولكن Say ميز بوضوح بينهما فالربح دخل المنظم، والفائدة دخل صاحب رأس المال... أما النقود فهي مجرد وسيط للمبادلات وأداة لقياس القيم، فاعتبروها مجرد ستار يخفي الطبيعة العينية للاقتصاد.

II ـ السياسة الاقتصادية لمدرسة الكلاسيكيين

يمكن تلخيص السياسة الاقتصادية عند الكلاسيكيين العبارة التي أخذوها عن الطبيعيين وهي: "اتركه يعمل ، اتركه يمر" فهم يرفضون تدخل الدولة أو الحد من حرية الفرد.. وبذلك لم ينظروا إلى آلآم الإنسانية من الطبقات الضعيفة، ولم يسمحوا بتدخل الدولة نهائيا إلا في بعض المشروعات التي لا يهتم بها الأفراد أو لا يستطيعون القيام بها أو السهر على الأمن والحماية.

ولم يخرج عنهم سوى John Stewart Mill والذي نادى في آخر حياته بتطبيق بعض المبادئ الاشتراكية لتحديد الإرث حتى لا يخرج الجميع إلى الدنيا وهم في أوضاع متكافئة ولكنه لم يناد بإلغاء الملكية الفردية...

III ـ الموقف المذهبي للكلاسيكيين

نشأت المدرسة الكلاسيكية في ظروف ازدهرت فيها الرأسمالية لذلك فضل أصحاب هذه المدرسة النظام الرأسمالي الحر الفردي محتجين بسببين :

1 ـ أنه نظام طبيعي يستجيب للخصائص الطبيعية الموجودة في النفس البشرية من حب الإنسان للتملك وتفضيله للحرية وسعيه وراء مصلحته الشخصية.

2 ـ أنه عندهم أفضل نظام لأن الإنتاج فيه إنما يتحدد وفقا لرغبات المستهلكين وذلك عن طريق جهاز الثمن الذي يوصل به رغبة المنتجين فيعملون بمقتضاه، كما أن المنافسة التي تقوم في ظله بين المنتجين تؤدي إلى تنمية الجهاز الإنتاجي وإلى تحسين السلع والإكثار من عرضها مما يخفض من ثمنها فتزيد بذلك الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين.

IV ـ نقد المدرسة الكلاسيكية:

اعتبر الاقتصاديون بأن هذه المدرسة هي التي جعلت الفكر الاقتصادي يقوم على قواعد متميزة بحيث لم يضف بعدها شيء آخر سوى النقد لأفكارها ومواقفها.

يمكن حصر الاتجاهات النقدية لهذه المدرسة في المواقف التالية:

ـ نقد طريقة البحث:

وقد جاء على يد كتاب المدرسة الألمانية بزعامة Guillame ROSEHER و Karl Keynes واللذين نشرا مؤلفات عديدة خلال منتصف القرن 19م وتبعهم آخرون أمثال Schmoller و Wagner. أخذ هؤلاء على المدرسة الكلاسيكية أنها اعتقدت بوجود قوانين عامة مطلقة تنطبق على الاقتصاد في كل زمان ومكان بلا تمييز، واعتمدت في تحليلها طريقة الاستنتاج التجريدية، فلم تهتم بدراسة التاريخ ولا باستخلاص أن يقود إليه من نتائج، فلما كان المجتمع في تغير مستمر فإن القوانين الاقتصادية تتغير هي الأخرى تبعا للمراحل التي يمر منها المجتمع لذلك لا يمكن الاعتماد في البحث على الطريقة الاستنتاجية التجريدية التي طبقها الكلاسيكيون.

والواجب لكشف القوانين الاقتصادية المتغيرة أن نبدأ بدراسة التاريخ الاقتصادي للأمم ونستخلص منه القوانين الاقتصادية التي حكمت وتحكم التطور والتي يخضع لها الاقتصاد في كل مرحلة.

ـ نقد طريقة التحليل الاقتصادي

تتلخص الانتقادات حول العناصر التالية:

ـ نظرية القيمة وتتحدد على أساس ما بدل فيها من ساعات العمل، وقد انتقدت تلك النظرية بأن العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد بل هناك الطبيعة ورأس المال وكذا المنفعة الشخصية التي تتدخل لتحديد القيمة.

ـ حول نظرية التوزيع والتي وقع نقدها بنظرية أكثر تطورا منها وهي النظرية الجديةThéorie Marginaliste

V ــ نقد سياسة الكلاسيكيين

فالحرية الاقتصادية أدت إلى تكوين احتكارات ضخمة قضت على المشروعات المتنافسة واستأثرت بالسوق، وحددت الأثمان عند مستويات مرتفعة ، فالمنافسة القائمة على الحرية المطلقة قضت على نفسها بنفسها عندما كبرت بعض المشروعات أو عندما دخلت المشروعات في اتفاقيات فيما بينها، فسيطرت على السوق وحاربت المشروعات الأخرى حتى أضعفتها أو أفنتها.

لذلك نادى النقاد بضرورة تدخل الدولة للقضاء على الاحتكارات. كما اعتبر النقاد أن الأزمات التي تصيب النظام الرأسمالي منذ القرن 19 ترجع إلى الآلات وزيادة الإنتاج وانخفاض أجور العمال، وإلى انقسام المجتمع إلى طبقتين واحدة غنيّة وأخرى فقيرة عاملة وأن الفائض الغزير من الأرباح عند الرأسماليين يؤدي بالضرورة إلى توسيع المشاريع وزيادة الإنتاج، في الوقت الذي تضعف فيه قوة الشراء للعمال نتيجة تكاثرهم وانخفاض أجورهم ... وهذه الحالة السيئة تتناقض مع العدالة الاجتماعية...

ومن أهم هؤلاء المنتقدين Sismandy (1773م-1842 م) وHobs صاحب نظرية الادخار الاتوماتيكي بتوسيع المشاريع وغيرهما كثير.

وباختصار فقد انقسم الرأي حول المدرسة الكلاسيكية الرأسمالية إلى قسمين :

ــ قسم حبذ هذا النظام ودافع عنه ودعا إلى تنقيته من العيوب التي ظهرت معه ومنهم Alfred Keynes ومدرسته.

ــ قسم رفض هذا النظام ودعا إلى تبني نظام جديد رأى أنه أصلح وهم الاشتراكيون وقد اعتمدوا في رفضهم على الحجج التالية:

أ ــ أن النظام الرأسمالي ليس خير الأنظمة لأنه يترك جزء كبيرا من الحاجات الإنسانية دون إشباع في حين توجد موارد ثروة كثيرة في حالة تعطل وبطالة.

ب ــ أنه قائم على استغلال الرأسماليين للطبقات العاملة...

ج ــ أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الدول الرأسمالية مما يزيد من الحاجات الداخلية لتلك الدول، فالدخل في الدول الرأسمالية موزع بطريقة غير متساوية، ويترتب على ذلك وجود طبقات فقيرة لا تستطيع طلب السلع ، فلا يكون الطلب

الداخلي كافيا لامتصاص كل الإنتاج في تلك البلاد، فتتجه الرأسمالية إلـــى البحـــث عـــن أسواق الخارج، فتخضع بلادا أخرى وتضمها إليها كمستعمرات لتضمن تصريف إنتاجهـــا الزائد، ولتضمن الحصول على المواد الأولية.

د ــ يؤدي النظام الرأسمالي بطبيعته إلى تتابع الدورات الاقتصادية بما فيها من فترات الركود ، وبما تتميز به تلك الفترات من بطالة قاسية، وخير الأنظمة ما لا يعرف تلك التقلبات ولا هذه البطالة.